



سياسة نظام إدارة استمرارية الأعمال

مقدمة:

يلتزم «معهد دبي القضائي» بتوفير الموارد الملائمة والضرورية للإعداد والتوثيق والتطبيق والمراجعة والتحسين المستمر «لنظام إدارة استمرارية الأعمال» بكفاءة وحرفية في جميع الوحدات التنظيمية بالمعهد وفق متطلبات المواصفة أيزو 22301:2019 وضبط جودة العمليات والإجراءات لتقديم الخدمات الأساسية وفي الأوقات الزمنية المتفق عليها، لخدمة كافة فئات المتعاملين

أهداف سياسة نظام إدارة استمرارية الأعمال:

1. ضمان استمرارية خدمات المعهد وتحديد فترة التعافي واسترجاع الخدمات بشكل طبيعي، لتحقيق أعلى مستويات رضا المتعاملين والمعنيين، من خلال إدارة الحوادث والاستجابة الفورية لتقليل التأثير على الموارد البشرية والمتعاملين والعمليات والبنية التحتية والتأكد من التزام العاملين بتطبيق الإجراءات المعتمدة والتقييد بها لتعزيز شمولية النظام لكافة الأعمال التي يقوم بها المعهد.
2. نشر ثقافة التعامل مع المخاطر المحتملة المرتبطة بأعمال المعهد والتنبؤ بها قبل حدوثها، والسعي لمعالجتها بشكل فعال مع تحديد المهام والمسؤوليات، ووضع خطط واستراتيجيات لضمان استمرارية الأعمال وإدارة الأزمات والطوارئ، لضمان سرعة استعادة الخدمات وبشكل آمن على العاملين والمتعاملين والمعنيين بخدمات المعهد.
3. توفير الاحتياجات التدريبية والتوجيهات اللازمة فيما يتعلق بجاهزية «إدارة استمرارية الأعمال»، واختبار فاعلية وكفاءة النظام بشكل دوري منتظم وربط النظام مع أهداف وسياسات المعهد.
4. الاستفادة من أحدث التقنيات والذكاء الاصطناعي لتطوير الموقع الإلكتروني وتعزيز فرص وقنوات التواصل و«مواقع التواصل الاجتماعي» مع كافة فئات المتعاملين في حالات الطوارئ.
5. الالتزام بالقوانين والتشريعات ذات العلاقة بنظام إدارة استمرارية الأعمال.

ملكية السياسة:

- تعود ملكية هذه السياسة لمكتب الاستراتيجية والتطوير المؤسسي ويكون مسؤولاً عن نشر التوعية عن محتواها من خلال مشاركتها مع جميع الإدارات في المعهد ومع الجهات المعنية خارج المعهد.
- يتعين مراجعة هذه السياسة من قبل «مكتب الاستراتيجية والتطوير المؤسسي» بشكل سنوي أو حيثما وكيفما كان ذلك ضرورياً.

د. ابتسام علي البدواوي
مدير معهد دبي القضائي

الإصدار 02: 04-01-2024م